care JORDAN

تجاوز الصعاب نحو الصمود

تقييم الاحتياجات السنوية ٢٠٢٣

الملخص التنفيذي

german humanitarian assistance
DEUTSCHE HUMANITÄRE HILFE

Australian Government
Department of Foreign Affairs

AUSTRIAN DEVELOPMENT COOPERATION

novo nordisk fonden

Norad

UNHCR
The UN Refugee Agency

تأسست في عام ١٩٤٥، كير هي منظمة إنسانية رائدة تعمل على محاربة الفقر العالمي.

المقدمة

يعد تقييم الاحتياجات السنوية لمنظمة كير العالمية في الأردن لعام ٢٠٢٣، الإصدار الثاني عشر لسلسلة يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٢. والهدف منه هو تحديد وتحليل وتتبع الاحتياجات وآليات التأقلم للفئات المستضعفة في الأردن باستخدام منظور المساواة بين الجنسين. كما هو الحال في السنوات السابقة، يتمثل الهدف من التقييم في ضمان دعم البرمجة المستندة إلى الأدلة والدعوة الى الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لبناء استجابة أفضل تلبي احتياجات السكان الأكثر ضعفاً في الأردن. شملت مجموعات التقييم لمشروع ٢٠٢٣ اللاجئين السوريين الذين يعيشون في كل من المناطق الحضرية ومخيم الأزرق، واللاجئين العراقيين واللاجئين من جنسيات الأقليات مثل اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين. بالإضافة إلى ذلك، استهدف التقييم المجتمعات الأردنية المضيفة والفئات المستضعفة الأخرى، مثل الأطفال والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وللمرة الأولى، أدى تقييم الاحتياجات السنوية إلى توسيع المناطق الجغرافية المستهدفة، وشمل جمع البيانات في محافظتي الكرك والطفيلة. تهدف منظمة كير العالمية في الأردن إلى زيادة الدعم للمجتمعات في هذه المناطق المستهدفة. كما هو الحال في السنوات السابقة، تم أيضًا استطلاع آراء المشاركين في التقييم في عمان ومخيم الأزرق ومدينة الأزرق وإربد والمفرق والزرقاء. وتماشيًا مع الدراسات الاستقصائية السابقة، تم تنظيم تقييم الاحتياجات السنوية لعام ٢٠٢٣ حول المواضيع الخمسة وهي الحماية والتمكين الاقتصادي والتعليم والحلول الدائمة وتغير المناخ، مع إبراز النوع الاجتماعي بصفته موضوع شامل. ويرد تلخيص لكل مجال من هذه المجالات في الفقرات أدناه.

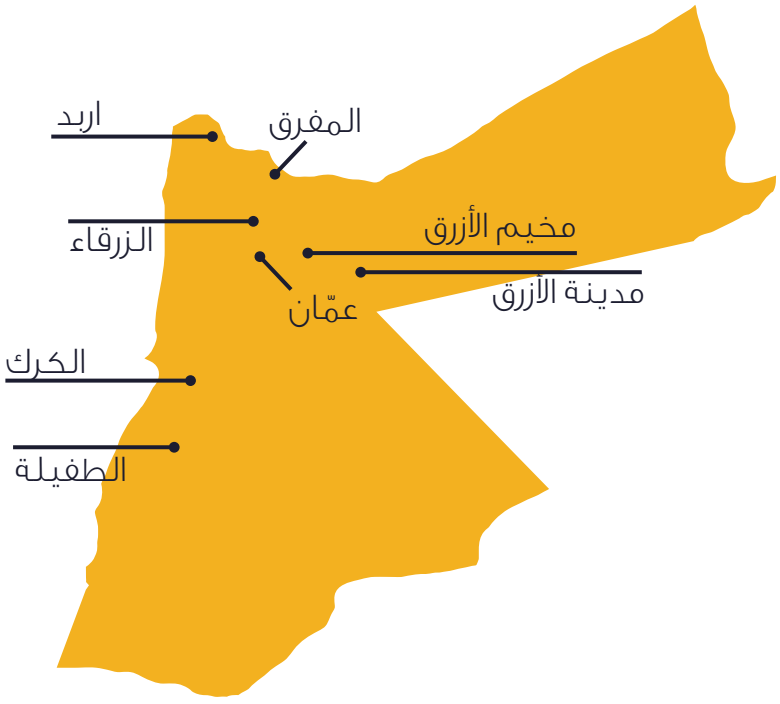

المنهجية المتبعة

كان النهج الذي اعتمده فريق تقييم الاحتياجات السنوية اتجاهًيا ومقارنًا. حيث أن تقرير ٢٠٢٣ يستخدم بيانات من ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ لتحديد التغييرات في الدراسة التي أُجريت لقياس الضعف لمجموعات التقييم مع مرور الوقت. كما اعتمد أيضًا نهجًا مختلطًا للأساليب، يتضمن النتائج المستخلصة من المصادر الكمية والنوعية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، كان التقييم تشاركيًا ويركز على الاستخدام، مما يعني أنه تم منح اللاجئين والأردنيين المستضعفين والمهنيين الفرصة لتحليل بعض التحديات التي تواجهها المجتمعات المختلفة في الأردن. وكان المبدأ الأساسي (الشامل) للتقييم هو القدرة على تصنيف جميع النتائج حسب الجنس والعمر والجنسية والموقع، سواء كانوا لاجئين في المخيمات أو خارج المخيمات.

كان المبدأ الأساسي (الشامل) للتقييم هو القدرة على تصنيف جميع النتائج حسب :

الجنس

العمر

الجنسية

الموقع

ويمتثل أحد قيود النهج المستخدم في تقييم الاحتياجات السنوية في أخذ عينات من المشاركين في التقييم من قاعدة بيانات منظمة كير العالمية في الأردن، وبالتالي تلقوا المساعدة أو الدعم من منظمة كير العالمية في الأردن في وقت ما. ونتيجة لذلك، يوفر التقييم أفكار تتعلق بحياة واستراتيجيات التأقلم للاجئين والأردنيين المستضعفين في البلاد، ولكن النتائج قد لا تنطبق على سكان الأردن ككل. ويمكن استخدام تقنيات أخذ العينات الإضافية لضمان تعميم النتائج بشكل أفضل.

الطرق المستخدمة لجمع البيانات الأولية

١ المسح الكمي للأسر المعيشية

٢ إجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

٣ مناقشات جماعية مركزة مع المجتمعات المستهدفة

كانت هناك ثلاثة طرق لجمع البيانات الأولية. أولاً، كان هناك دراسة استقصائية للأسر. واستخدمت تقنية أخذ العينات الطبقية العشوائية والجغرافية لتحديد عينة تمثيلية. تم تحديد المشاركين في الدراسة الاستقصائية من قاعدة بيانات منظمة كير العالمية في الأردن، مما يقلل من أخطار اختيار الملاءمة والاستجابة الطوعية والتحيز. تم اختيار حجم العينة هذا للحفاظ على إمكانية مقارنتها مع التقييمات بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣. وكان الهدف الأساسي لتقديرات الدراسة الاستقصائية هو تحقيق هامش خطأ يبلغ ٥% كحد أقصى وفاصل ثقة يبلغ ٩٥%. وتجمع الدراسة الاستقصائية معلومات سواء على المستوى المعيشي للفرد وأسرته.

ثانياً، أُجريت مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من مختصين يعملون في السياقات الإنسانية والتنموية الأردنية. لتسهيل هذه المناقشات، تم تطوير وتطبيق دليل موضوعات المقابلة شبه المنظمة لكل موضوع تقييم. وتم استخدام العينات الهادفة لتحديد مقدمي المعلومات الرئيسيين ذوي مجالات الخبرة المحددة المرتبطة ارتباط مباشراً بموضوعات التقييم.

وأخيراً، أجرى فريق التقييم مجموعات نقاشية مركزة مع المجتمعات المستهدفة في جميع أنحاء الأردن. وكان الهدف هو عقد مناقشات جماعية تشاركية وتفاعلية للإفصاح عن أفكار نوعية وإضافة عمق إلى الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية. تم استخدام دليل شبه منظم يتضمن الألعاب والأنشطة ونقاط المناقشة. واستخدمت العينات الهادفة في اختيار المشاركين للمناقشات. وهذا يعني أنه تم تحديد الاحتياجات المحددة ونقاط الضعف والخصائص لتمثيلها بشكل متعمد وعدم التناسب في العينة.

الملف التعريفي لعينة ٢٠٢٣

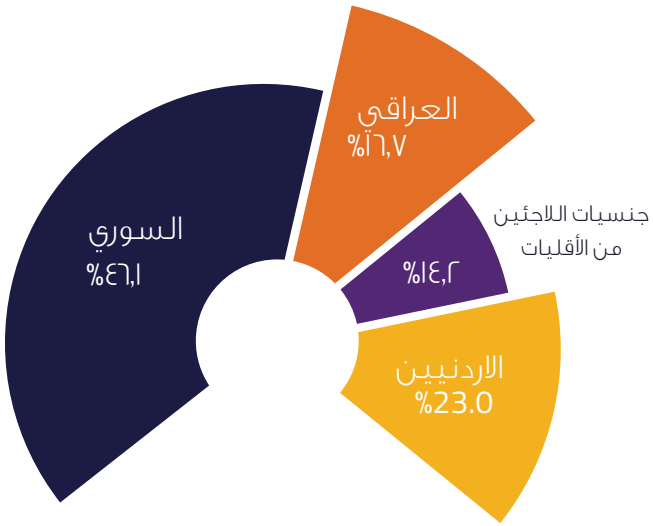

شارك ما مجموعه ٨٧٥ فرداً في الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية لتقييم الاحتياجات السنوية لمنظمة كير العالمية لعام ٢٠٢٣. وتم استطلاع نسبة متساوية من المشاركين من الذكور والإناث. شكل المشاركون السوريون ما نسبته ٤٦,١٪ من الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية. ويمثل الأردنيون ٢٣,٠٪ من الأفراد الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية. وقد كان ما يقدر بنحو ١٦,٧٪ ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية من اللاجئين العراقيين. أما نسبة ١٤,٢٪ المتبقية من المشاركين، فكانوا من جنسيات اللاجئين من الأقليات (بما في ذلك ٦٠ مشاركًا من الجنسية اليمنية، و١٠٣ مشاركًا من الجنسية السودانية، و١٢ مشاركًا من الجنسية الصومالية).

مثلما حدث في السنوات السابقة، كانت عمان بنسبة (٢٨,٠٪) والزرقاء بنسبة (١٧,٠٪) أكثر المواقع التي شملتها العينة في الدراسة الاستقصائية لتقييم الاحتياجات السنوية لمنظمة كير لعام ٢٠٢٣. كما تم تضمين مواقع مثل مخيم الأزرق ومدينة الأزرق وإربد والمفرق في الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية لعام ٢٠٢٣. والجديد في تقييم ٢٠٢٣ هو موقعا الكرك والطفيلة والتي شكلت ما نسبته ٧,٧٪ و٣,٩٪ من العينة على التوالي.

خلال هذا العام، عُقدت عشر مجموعات نقاش مركزة في عمان ومخيم الأزرق وبلدة الأزرق وإربد والكرك والمفرق والطفيلة والزرقاء، حيث شارك في هذه المناقشات ما مجموعه ٨٣ فردًا. بلغ عدد اللاجئين السوريين ما يقرب من نصف المشاركين في مجموعة التركيز. حوالي ٢٥٪ منهم أردنيون. وكان أربعة عشر مشاركًا من أقلية اللاجئين، وكان العشرة الباقون عراقيين. وكان متوسط العمر ٤٢ سنة. بلغت مشاركات الإناث ما نسبته ٥٩,١٪ من عينة مناقشة مجموعة التركيز. وعانى ما مجموعه ١٦ مشاركًا (١٩,٢٪) من جميع المشاركين المختلفين شكلاً من أشكال الإعاقة.

بالإضافة إلى مناقشات مجموعات التركيز، أُجريت خمس مقابلات رئيسية مع صانعي السياسات وغيرهم من الخبراء المحترفين في الأردن. شملت هذه العينة فردين يعملان لدى الحكومة الأردنية وأحد أصحاب المصلحة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلين اثنين من المنظمات المجتمعية والمحلية غير الحكومية.

©عمر أبو هدير/كير

النتائج الرئيسية

الحماية

بالنسبة لبعض الجنسيات في المجموعات التي تم أخذها بعين الاعتبار في هذا التقييم، حدثت تحسينات متسقة في الرفاهية التي تم قياسها من خلال الدراسة الاستقصائية الكمية، ولكن هذه الاتجاهات الإيجابية لم يشهدها جميع الأفراد المستضعفين في الأردن. لمقارنة مستويات الرفاهية مع مرور الوقت، أنشأ تقييم الاحتياجات السنوية لمنظمة كير الأردن مؤشرًا للرفاهية عبر خمس متغيرات عاطفية سلبية بما في ذلك الغضب واللامبالاة والخوف واليأس والانزعاج. وتم تسجيل تواتر هذه المشاعر في الفترة ما بين الأسبوعين إلى الستة أسابيع السابقة للدراسة الاستقصائية. سجل مؤشر الرفاهية الإجابات على النحو التالي: لا شيء في أي وقت ("٠")، قليل من الوقت ("١")، في بعض الوقت ("٢")، معظم الوقت ("٣")، طوال الوقت ("٤"). إذا شعر المستجيب بجميع هذه المشاعر الخمسة طوال فترة أسبوعين إلى ستة أسابيع، فقد حصل المشارك على درجة قصوى قدرها ٢٠. وترتبط درجات المؤشرات المرتفعة بضعف الرفاهية. بالنسبة للأردنيين والعراقيين، كان هناك تحسن ملحوظ في متوسط الرفاهية كما تم قياسها بواسطة المؤشر منذ عام ٢٠٢٠. وكان متوسط النتيجة للاجئين العراقيين، على سبيل المثال، ١٠ في عام ٢٠٢٠ وانخفض هذا إلى ٤٫١ في عام ٢٠٢٣. هناك العديد من العوامل المحتملة التي يمكن أن تفسر متوسط التحسن في الرفاهية بمرور الوقت. وتشمل هذه ارتفاع متوسط الدخل ومعدلات النشاط الاقتصادي.

متوسط درجات مؤشر الرفاهية للاجئين العراقيين

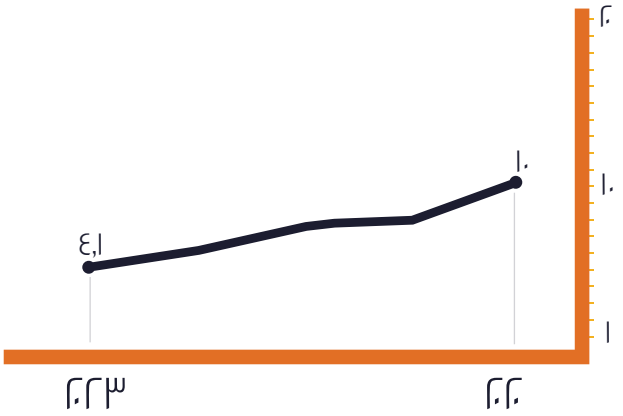

لكن المشاركات الإناث (٢١٫١٪) كن أكثر عرضة من المشاركين الذكور (١١٫٣٪) للموافقة على تعرضهن للتمييز. ومن بين الذين قالوا إنهم يشعرون بالتمييز باعتبارهم لاجئين في الأردن، قال ٨٢٫٢٪ إن مرتكبي هذا التمييز هم أردنيون، بينما قال ١٨٫١٪ إن التمييز كان من لاجئين آخرين. كما أشارت نسبة ضئيلة فقط من المشاركين أنهم تعرضوا للتمييز من قبل وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أو أصحاب العمل.

وقد عانى اللاجئون من جنسيات الأقليات الأخرى واللاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيم، على عكس جميع مجموعات التقييم الأخرى، من تدهور في رفاهيتهم وفقًا لقياس المؤشر منذ عام ٢٠٢١. أحد التفسيرات المحتملة لهذه النتيجة هو أن أقلية مستمرة من اللاجئين المشاركين أشاروا إلى أنهم يتعرضون للتمييز. وقال ما يقدر بـ ١٦٫٧٪ من اللاجئين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أنهم يشعرون بالتمييز باعتبارهم لاجئين في الأردن. وذكر ١٥٫١٪ أنهم شعروا بالتمييز على أساس جنسيتهم أو عرقهم أو أصلهم. ولم تكن الفئات العمرية الأصغر سنًا أكثر أو أقل عرضة للقول بأنها شعرت بالتمييز من كبار السن.

عبر اللاجئون عن شعورهم بالتمييز من قبل:

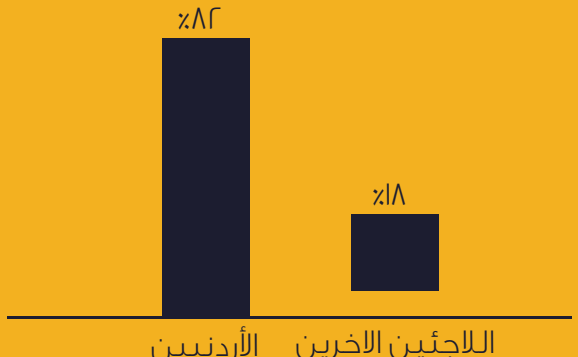

كان هناك اتجاه تصاعدي ثابت في نسبة الأشخاص الذين يشيرون إلى التمييز باعتباره سبباً للشعور بعدم الأمان في المجتمع منذ عام ٢٠٢١. في السنة الأولى من طرح هذا السؤال، أشار ٣٣,٢% إلى التمييز على أنه عامل جعلهم يشعرون بعدم الأمان في المجتمع وبحلول عام ٢٠٢٣ بلغت هذه النسبة ٣٧,٦%. وأوضح بعض اللاجئين العراقيين في إربد لفريق التقييم أنهم يشعرون بمعاملة غير عادلة من قبل الشرطة.

في عام ٢٠٢٣، أشار غالبية اللاجئين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى أنه كان لديهم وثائق مدنية. على سبيل المثال، كانت الوثيقة المدنية المفقودة الأكثر ذكرًا هي شهادة الميلاد، ولكن كان هذا هو الحال بالنسبة لواحد فقط تقريبًا من بين ٢٥ لاجئًا مشاركًا. هناك بعض العزوف تجاه الحصول على وثائق مدنية كاملة. كان السبب الأكثر شيوعًا لعدم امتلاك وثيقة هو "لا أعتقد أنها مهمة". ونسبة ضئيلة فقط من المشاركين لم تكن لديهم بطاقات وزارة الداخلية، أو شهادات طلب اللجوء، أو شهادات التصريح الطبي أو وثائق الكفالة المالية. وعلى غرار السنوات السابقة، كانت الفائدة الرئيسية من التسجيل باعتباره لاجئ هي الوصول إلى النقد (٥٥,٦%) والخدمات الإنسانية الأخرى (٧٢,١%).

وبأغلبية ساحقة، كان التفضيل فيما يتعلق بطرق تلقي المعلومات حول الخدمات من خلال رسائل تطبيق الواتس أب أو الرسائل النصية القصيرة. وأعرب ما يقدر بنحو ١٢,٥% من المشاركين عن ذلك، مقارنة بـ ٢٦,٣% يفضلون التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و١٦,٦% يفضلون الحصول على معلومات حول الخدمات من خلال الأصدقاء أو الأقارب أو الجيران. كانت طريقة المساعدة الأكثر شيوعًا لجميع الفئات هي تلقي الأموال النقدية (الأفضلية الأولى)، تليها المواد الغذائية وغير الغذائية (الأفضلية الثانية).

وفي عام ٢٠٢٣، على عكس عام ٢٠٢٢ أو ٢٠٢١، كان الخيار الثالث الأكثر شعبية هو المساعدة الصحية. بالنسبة للأسر التي لديها فرد عامل واحد على الأقل، أعرب ٩١,٤% عن تفضيلهم لتلقي النقد بدلاً من أي سلعة أو خدمة أخرى. بالنسبة للأسر التي ليس لديها أي شخص نشط اقتصاديًا، كان ٨٦,٦% منهم يفضلون النقد أولاً. ولم يكن تفضيل النقد مرتبطًا أيضًا بمستويات الدخل أو عدد المُعالين في الأسرة. وكان من المرجح أن تعبر الأسر التي لديها أطفال أو كبار السن عن تفضيل ثان أو ثالث للخدمات الصحية، ولكن هذا الفارق كان صغيرًا، حيث بلغ عشر نقاط مئوية.

ولم تتلق سوى أقلية من الأسر التي شملتها الدراسة الاستقصائية على مساعدات نقدية إنسانية. كان هذا صحيحًا بالنسبة لما يقرب من ربع الأسر (٢٣,٠%)، وهذه هي أدنى نسبة مسجلة منذ أن بدأت تقييمات الاحتياجات السنوية لمنظمة كير الأردن في طرح هذا السؤال في عام ٢٠٢٠. حيث تزايدت نسبة المشاركين الذين يقولون إن انخفاض المساعدة الإنسانية يسبب الضغط والتوتر مع مرور الوقت. هذا العام، قال ما يقرب من واحد من عشرة (٩,٥%) من الأفراد الذين شاركوا في الاستطلاع أنهم أكثر قلقًا بشأن خفض نسبة المساعدات.

خلال مناقشات مجموعات التركيز في المفرق وعمان ومدينة الأزرق، كان أحد المواضيع المتكررة هو أن المساعدة التي تتلقاها الأسر قد انخفضت بشكل كبير خلال العام الماضي، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على استراتيجيات التأقلم السلبية. وقد لخص أحد اللاجئين الذكور من الأقليات، في مجموعات نقاشية مركزة في عمان، وضعه بالقول: "الحياة تزداد صعوبة بسبب زيادة تكاليف المعيشة وانخفاض نسبة المساعدة".

كان من الشائع للغاية أن يصرح المشاركون أن أسرهم معرضة لخطر الإخلاء. ما يقرب من ثلث المشاركين (٣٢,٠%) فعلوا ذلك. وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٧,٠% بالنسبة لجنسيات الأقليات اللاجئة. لا توجد علاقة إحصائية بين التعبير عن تفضيل تلقي النقود والتعرض لخطر الإخلاء.

نتائج الدراسة الاستقصائية التي أُجريت مع المشاركين

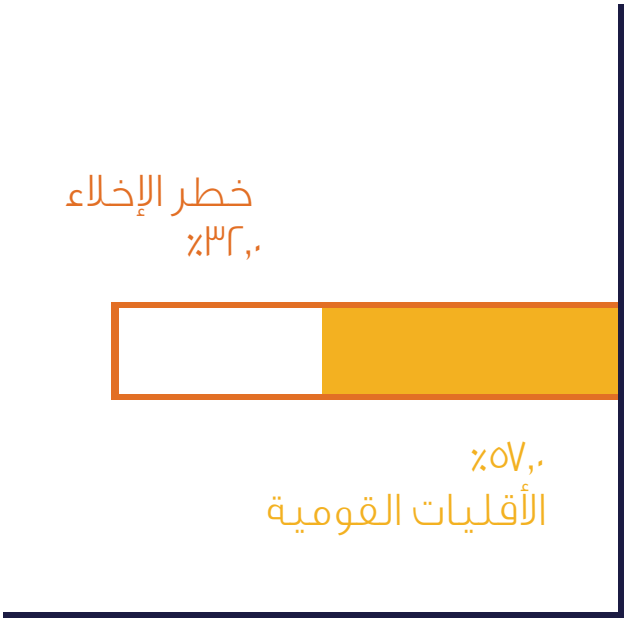

وأشار ما يقدر بنحو واحد من كل خمسة (١٩,٥%) من المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى أن هناك أماكن أو منظمات تقدم الدعم للشباب في مجتمعاتهم. وانخفضت هذه النسبة إلى ١٤,٨% للأشخاص ذوي الإعاقة و١٣,٠% لكبار السن. وعلى النقيض من المناطق الحضرية، يعتبر مخيم الأزرق مجتمعًا يقدم الدعم للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

ومن بين أولئك الذين قالوا إن كبار السن لديهم إمكانية الوصول إلى الأنشطة والدعم، قال ٤٨,٨% إن كبار السن تلقوا خدمات صحية متخصصة، و١٤,١% حصلوا على دعم نفسي اجتماعي. أربعة من كل عشرة أشخاص من كبار السن يقضون يومهم في الصلاة (٤٢,٣%)، والثلث (٢٩,٢%) يقومون بالأعمال المنزلية، و٧,٧% يقومون بأعمال مدفوعة الأجر خارج المنزل.

في المجموعات النقاشية المركزة مع كبار السن، كانت الوحدة موضوعًا متكررًا.

حيث تم توضيح كيف أن عيش النساء الأكبر سناً بمفردهن أصبح مؤخراً وضعاً معيشياً شائعاً في الأردن. هناك العديد من العوامل التي تدفع في هذا الاتجاه: غالبًا ما يتم فصل اللاجئات الأكبر سناً عن عائلاتهن في بلدانهن الأصلية، كما زادت تكاليف السكن للشباب مما يعني أنه من الصعب استضافة أفراد الأسرة الأكبر سناً. وقالت امرأة كبيرة في السن في المفرق: "أنا أعيش وحدي، وليس لدي زوار، لذا إذا متفإن خوفي الأكبر هو ألا يعلم أحد".

صرح ما يقرب من ثلاثة أرباع المشاركين (٧٣,٣%) إن الافتقار إلى الدخل كان أكبر الضغوط على شعورهم بالسلامة والأمن في عام ٢٠٢٣.

وكانت هناك نسبة متساوية تقريبًا من الذكور والإناث الذين تم التأكيد عليهم بشأن هذا العامل. ذكر ١٢,٠% فقط من المشاركين أنهم قدموا شكوى إلى الأمم المتحدة أو إلى منظمة إنسانية أخرى. ومن بين الذين تقدموا بشكوى، قال ١٦,٦% فقط إن الشكوى قد تم حلها بشكل مرضٍ. استخدم ما يقدر بنحو ١١,٦% من الذين تقدموا بشكوى آلية الملاحظات والمساءلة. أما الباقون فقد استخدموا نظام الإحالات من خلال قناة إدارة الحالات التابعة لمنظمة كير العالمية في الأردن.

واعتبرت النساء هي الفئة الأكثر عرضة لخطر التحرش من الرجال. وصرح ما يقارب ٤٣% أن النساء معرضات لخطر التحرش، مقارنة بـ ٤,٥% من المشاركين الذين قالوا نفس الشيء عن الرجال. كان الأولاد (الذين يُعرَّفون بأنهم أي طفل ذكر يقل عمره عن ١٨ عامًا) أكثر عرضة للتحرش من الرجال. كما قال عدد من المشاركين إن الأولاد معرضون لخطر التعرض لهذه التجربة في مجتمعهم. وكان هذا الاستنتاج أيضًا موضوعًا متكررًا في مجموعات نقاشية مركزة. أوضحت مجموعة من اللاجئين العراقيين كيف يواجه الأولاد في مجتمعهم بشكل روتيني التنمر والمضايقات من المجتمع المضيف.

٤٣,٧٪

صرحوا بأن النساء
معرضات لخطر التحرش

كما اعتبرت المجموعة بأن الفتيات هم الفئة التي تعتبر الأكثر عرضة لخطر العنف. ووافق ٦٣,٦% من المشاركين على ذلك. كان النساء والفتيان معرضين بشكل متساوٍ لخطر التعرض للعنف: قال ٤٧,١% من المشاركين أن النساء معرضات لخطر التعرض للعنف، مقارنة بـ ٤٦,١% ممن قالوا أن الأولاد معرضون لخطر التعرض للعنف. وقال ٣٤,٢% فقط من المشاركين أن الرجال معرضون لخطر التعرض للعنف.

أشار معظم المشاركين إلى أن النساء يشعرن بالأمان عند طلب المساعدة عند تعرضهن للعنف. وقد وافق ثلاثة أرباع المشاركين (٧٤,٤٪) "بشكل كامل" أو "إلى حد ما" على هذا البيان. في إحدى مناقشات مجموعة التركيز في الطفيلة، أوضحت النساء كيف زادت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها في المدينة مؤخرًا حيث اكتسبت النساء ثقة جديدة للإبلاغ عن الحالات إلى دائرة حماية الأسرة.

وبالنظر إلى جميع الفئات العمرية والأجناس، كان العنف العاطفي (٧٠,٩%) والعنف الجسدي (٦٨,١%) والعنف الجنسي (١٧,١%)، من أكثر فئات العنف التي تم الاستشهاد بها. كانت تجربة الإساءة السيبرانية (الإلكترونية) أو التمييز أو الإساءة المالية تجربة أقل شيوعًا. كانت المساحات المجتمعية هي أكثر مواقع العنف المذكورة. ومن بين أولئك الذين وافقوا على حدوث العنف، قال ٧٨,٤% أنه حدث داخل المساحات المجتمعية. وذكر ٢٨,٩% أن العنف كان شائعًا في المدرسة.

ومن عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٣، انخفضت نسبة المشاركين الذين قالوا إن العنف الجنسي كان سببًا لشعورهم بعدم الأمان في المجتمع من ٣١,٦% إلى ٨١,١%. وكانت المصادر الأكثر شيوعًا للتوتر المجتمعي هي ندرة الوظائف (٨١,١%) وندرة المياه (٣٧,٠%) وانقطاع الكهرباء (٣,٥%).

وقد تزايد الشعور بعدم الأمان بسبب مخاوف مطالبة المالك لهم بالإخلاء منذ العام الماضي. وفي عام ٢٠٢٢، ذكر هذا العامل ٤٢,٦% من المشاركين. وفي عام ٢٠٢٣ بلغت النسبة ٥٩,٦%. ارتفع متوسط إنفاق الأسرة على الإيجار من ٨٨,٤ دينارًا أردنيًا شهريًا في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٣,٩ دينارًا أردنيًا شهريًا في عام ٢٠٢٣. وكانت الأسر في عمان وإربد أكثر عرضة للخوف من الإخلاء مقارنةً مع الأسر التي تعيش في المناطق الريفية (٦٥,٤% من أسر عمان و٦٦,٧% من الأسر في إربد لديها هذه المخاوف).

التمكين الاقتصادي

عندما طُرح على اللاجئين السؤال "هل تحتاج إلى تصريح عمل للعمل؟"، أجاب ما يقرب من نصف اللاجئين المشاركين (٤٧,٠%) بنعم. وكان هذا صحيحاً بالنسبة لجميع جنسيات اللاجئين، وعلى الذكور والإناث على حد سواء. ما يقدر بنحو واحد من كل خمسة (١٨,٢%) من المشاركين في استطلاع اللاجئين كان لديه تصريح عمل. فقط ما نسبته ١٣,٦% من الإناث لديهن تصريح عمل، مقارنة بـ ٢١,٩% من الذكور. تعتقد أقلية صغيرة فقط من المشاركين أن الحصول على تصريح عمل يضر بفرص إعادة التوطين. وكان هذا صحيحاً بالنسبة لـ ١٢,٥% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية للاجئين. ومن بين اللاجئين غير السوريين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، ذكر ٣٨% أنهم ليس لديهم تصريح عمل على الرغم من حاجتهم إليه.

© رائد حلاوة/كير

تم تصنيف نصف المشاركين (٥٠,٢%) على أنهم "لا يعملون"، ولكن هذه النسبة أعلى بكثير للإناث (٦٠,٥%) مقابل الذكور (٤١,١%). وهناك ٩,٠% آخرون عاطلين عن العمل و٨,١% عاطلون عن العمل ويبحثون بنشاط عن عمل. ومن المرجح أن تكون قوميات اللاجئين العراقيين والأقليات غير نشطين اقتصادياً. وعلى النقيض من ذلك، تم وصف الأسر الأردنية بأنها نشطة اقتصادياً: ففي المتوسط يعمل أكثر من شخص واحد في كل أسرة أردنية. وكان مخيم الأزرق وبلدة الأزرق والطفيلة هي المناطق التي يبحث فيها معظم الناس عن عمل. سجلت عمان وإربد أدنى مستويات العاطلين عن العمل الذين يبحثون بنشاط عن عمل. من بين أولئك الذين يبحثون عن عمل حاليًا، كان السبب الأكثر ذكرًا للبطالة هو "قلة فرص العمل" (٤٨,٢%)، يليه "عدم معرفة مكان العثور على الفرص" (٤١,٤%) و"عدم السماح قانونًا بالعمل في الأردن" (٢٦,٢%).

كان الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة لأن يكونوا غير نشطين اقتصاديًا من غيرهم من اللاجئين أو الأردنيين المستضعفين: ٦١,٥% من الأفراد الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية والذين لم يتم الإبلاغ عن أي إعاقة كانوا غير نشطين اقتصاديًا، مقارنة بـ ٧٥% من الأشخاص ذوي الإعاقة. وصف أحد المشاركين في مجموعة التركيز في مدينة الأزرق كيف أن زوجته غير قادرة على صعود السلالم. "في السابق، كانت تعمل في الطابق الأرضي في مصنع للخياطة، ولكن نظرًا لأن صاحبة عملها نقلت ماكينة الخياطة إلى الطابق الثاني، فقد أُجبرت على ترك عملها وأصبحت بعد ذلك عاطلة عن العمل".

من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين
شملهم الاستطلاع عاطلون عن العمل

بالنسبة للأقلية من المشاركين الذين كانوا يعملون، كان أكثر من ثمانية من كل عشرة (٨٠,٧%) يعملون كعمال بدوام متغير (مؤقت) أو مياومة. وكان ٥,٤% فقط من الإناث العاملات يعملن في وظائف مؤهلة، مقابل ٩,١% من الذكور العاملين. كما كان أربعة أفراد فقط ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية يعملون في وظائف ذات رواتب متوسطة. ومن بين ٢٧٥ فردًا شملتهم الدراسة الاستقصائية، كان ٦٤ شخصًا من أصحاب الأعمال (حوالي ٢,٢% من العينة). وكانت ٣٦ شركة مملوكة لإناث و٢٨ مملوكة لذكور. وكانت ٤٤ شركة مملوكة للاجئين و٢٠ شركة مملوكة للمجتمع المضيف. وتم تسجيل نصف الشركات. كما ذُكر سؤال في الدراسة الاستقصائية لأصحاب الأعمال البالغ عددهم ٦٤ عن الدعم اللازم لنمو الأعمال. وقال ٢٦ مشاركاً (من أصل ٦٤) إنهم سيحتاجون إلى قروض ومواد ومعدات. وهناك ١١ شركة أخرى ستحتاج إلى التكنولوجيا للتطور. كما أن أربعة وعشرين من هذه الشركات في العينة كانت منزلية. وكان تسعة عشر من الأعمال التجارية المنزلية مملوكة للإناث. ذكرت نسبة ضئيلة فقط من المشاركين أنهم يعملون في اقتصاد الوظائف المؤقتة (المعروف بأنه عقد قصير الأجل أو العمل المستقل). وفي مناقشات مجموعات التركيز، تم توضيح أن ريادة الأعمال تزدهر في هذا المجال، حيث تقوم النساء بتأسيس أعمال منزلية في مجال تصنيع الأغذية والتسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية. وتمثلت إحدى الشكاوى في أن المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع كانت تقتصر في كثير من الأحيان على أولئك الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عامًا. اتفقت النساء المشاركات في مناقشات مجموعات التركيز في كل من عمان وإربد والطفيلة على أن هناك العديد من المزايا لإنشاء مشروع تجاري من المنزل، ولكن هناك القليل من التحديات فقط. أرادت العديد من النساء أيضًا بدء مشروع تجاري لكنهن افتقرن إلى الموارد (خاصة المالية) للقيام بذلك.

من بين جميع المشاركين الذين يعيشون في المواقع الجغرافية المستهدفة، كانت الأسر التي تعيش في مخيم الأزرق والمفرق هم أكثر الأسر فقراً. وشهدت جميع الجنسيات ارتفاعًا في الدخل الاسمي بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، لكن هذا الاتجاه كان أكثر وضوحًا بالنسبة للأسر الأردنية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد الأردنيون فقط أنهم شهدوا زيادات سنوية ثابتة في دخل الأسرة منذ عام ٢٠٢٠. وبعد الدخل من العمل، كان الدخل من المساعدات الإنسانية (في المتوسط ٦٥,٦٢ دينارًا أردنيًا شهريًا) هو مصدر الدخل الذي ساهم أكثر في دخل الأسرة الإجمالي. تلقت الأسر الأردنية أقل قدر من المساعدة من الوكالات الإنسانية (٢٩,٣٧ دينارًا شهريًا). وكان دخل المعاشات التقاعدية أيضاً محركاً أساسياً لمستويات الدخل الإجمالية، ولكن هناك تفاوتات عميقة بين الجنسيات فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية. في المتوسط، تلقت الأسر السورية والأقليات اللاجئة أقل من ٦ دنانير أردني شهريًا من المعاشات التقاعدية، في حين تلقت الأسر الأردنية ٩٠,١١ دينارًا أردنيًا شهريًا.

وفي عام ٢٠٢٣، ولأول مرة منذ عام ٢٠٢٠، كان متوسط الإنفاق على الغذاء أكبر من الإنفاق على الإيجار.

وهذا يعكس ارتفاع تكاليف الغذاء في البلاد. على الرغم من حصولهم على أعلى دخل، فإن الأردنيين لديهم أقل تكاليف السكن. وتنفق هذه الفئة في المتوسط ٥٢,٢٦ ديناراً شهرياً على السكن، مقارنة بجنسيات اللاجئين الأقلية التي تنفق ١٢٢,٩٧ ديناراً شهرياً.

أشارت أغلبية كبيرة من اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء إلى أنهم مدينون وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وكان متوسط إجمالي الديون مرتفعًا ويتجاوز ٢,٤٠٠ دينار في المتوسط للأسرة الواحدة. ومن بين أولئك الذين عليهم ديون، ٨٣,٧% من الأسر تدين بالمال للأصدقاء والعائلة و٣٩,٧% تدين بأموال لمتجر و٢٤,١% تدين بأموال لمؤسسة مالية أو بنكية.

وأفادت نسبة ضئيلة فقط من الأسر بوجود أي مدخرات أو كونها عضوًا في مجموعة ادخار أو الاحتفاظ بسجل للنفقات أو تلقي تدريب على الثقافة المالية. ومن بين الأفراد التسعة عشر الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية والذين لديهم مدخرات، احتفظ تسعة منهم بمدخراتهم في المنزل وخمسة لديهم مدخرات في حساباتهم المصرفية واحتفظ اثنان بأموالهما لدى أقاربهما. وكانت مستويات الشمول المالي منخفضة لدى جميع أفراد العينة، ولكن من غير المرجح أن يكون لدى اللاجئين على وجه الخصوص حساب مصرفي. على سبيل المثال، أفاد أقل من ١% من السوريين في العينة بوجود حساب مصرفي، مقارنة بـ ٣٨,٧% من الأردنيين. ولم يكن هناك سوى اختلاف ضئيل في ملكية الحسابات المصرفية بين الذكور والإناث. أفاد ما يقدر بنحو ١٦,٩% من جميع المشاركين أنهم لا يثقون في المعاملات المالية الرقمية. وكانت الأسباب الأكثر شيوعًا هي: الخوف من التعرض للاحتيال والاعتقاد بأن المحافظ الرقمية معقدة والرأي القائل بأن النقد أفضل.

كانت هناك "فجوة بين الجنسين" تتعلق بمراقبة أصول الأسر المعيشية ومواردها. بالنسبة للإناث المشاركات، أفادت ٣٧,٢% منهن عن سيطرتهن على الأصول أو الموارد في الأسرة المعيشية. وهذا بالمقارنة بشكل سلبي مع المشاركين الذكور، حيث أشار ٤٣,٠% منهم إلى أن لديهم السيطرة. وعندما سئلوا عن مزايا التحكم في أصول وموارد الأسرة، قال ٨١,٢% "أستطيع اتخاذ قرارات للأسرة"، وقال ٥٢,١% "يمكنني اتخاذ قرار بشأن الأولويات"، وقال ٢,٥% "أنا أحظى باحترام المجتمع". وكان العيب الأكثر ذكرًا هو "أنها مسؤولية كبيرة جدًا" (٩٣,٦%).

©عمر أبو هدير/كير

ووصفت النساء والفتيات في العديد من مناقشات مجموعات التركيز عدة تغييرات إيجابية في المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي عززت تمكين المرأة اقتصاديًا. قالت مجموعة من النساء الأردنيات في الكرك إن الأسر أصبحت تتقبل بشكل متزايد بناتها الباحثات عن عمل خارج المدينة (وحتى خارج الأردن) بسبب ندرة فرص العمل المحلية. وفي الطفيلة، اتفقت النساء السوريات والأردنيات على أن مشاركة المرأة في سوق العمل أصبحت طبيعية وأن المزيد من النساء يتحملن مسؤولية القرارات المالية للأسر المعيشية وقيادة المركبات والانتقال للعمل. غالبًا ما كانت أسباب هذه التغييرات مرتبطة بالصعوبات الاقتصادية: فقد اعتمد الرجال بشكل متزايد على خروج النساء للعمل لتكملة دخل الأسرة المعيشية، مما أدى إلى المزيد من فرص العمل للنساء فضلًا عن ارتفاع مستويات الإجهاد لدى النساء.

التعليم

ويميل المشاركون في الاستطلاع إلى التأكيد على أن الظروف المادية للتعلم (على سبيل المثال، الاكتظاظ أو الضوضاء) هي العوامل الأكثر تأثيرا على الأداء التعليمي للأطفال. في مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئين العراقيين والأقليات، كان التنمر باعتباره محدداً لجودة التعليم موضوعًا متكررًا. وقالت إحدى الفتيات العراقيات في عمان: "نتعرض للتمييز في المدارس لأننا عراقيات. وعندما تعرف بعض الفتيات أننا عراقيات، يتجنبون التعامل معنا".

كان هناك خلاف واسع النطاق مع فكرة زواج الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا. وكان من الشائع أكثر أن يقول المشاركون إن الفتيات كن قادرات على الزواج في هذا العمر. ما يقرب من ضعف عدد المشاركين الذين "وافقوا تمامًا" على العبارة الخاصة بالفتيات مقارنة بأولئك الذين "وافقوا تمامًا" على العبارة الخاصة بالأولاد. وكان من المرجح أن تختلف الإناث المشاركات مع زواج الأطفال مقارنة بالمشاركين الذكور.

وتتأثر المواقف المتعلقة بالتعليم والزواج المبكر بقوة حسب الجنسية. ويعتقد ما يقرب من نصف جميع المشاركين العراقيين (٤٧,٤%) أن الحصول على التعليم الابتدائي يكفي للزواج، ولكن هذه النسبة كانت أقل (١٤,٩%) بالنسبة للمشاركين من اللاجئين من جنسيات الأقليات.

كان من الشائع قليلاً أن يكون الأولاد غير ملتحقين بالمدارس مقارنة بالفتيات. وبشكل عام، كانت هناك ٥٧٥ أسرة لديها ولد واحد غير ملتحق بالمدرسة، مقارنة بـ ٥٣٦ أسرة لديها فتاة واحدة غير ملتحقة بالمدرسة. وقد تكرر هذا الاتجاه للأطفال ذوي الإعاقة حيث إنه كان هناك ما مجموعه ٧٩ فتى من ذوي الإعاقة غير ملتحق بالمدرسة في العينة، مقارنة بـ ٣٩ فتاة فقط من ذوي الإعاقة. وهذا يعادل ٥٧,٢% من الأولاد ذوي الإعاقة غير الملتحقين بالمدارس، مقارنة بـ ٢٦,٩% من الفتيات ذوي الإعاقة غير الملتحقات بالمدارس. وكانت العديد من العوائق التي يواجهها الفتيان والفتيات في الحصول على التعليم متشابهة. وكانت الأسباب الأكثر ذكرًا هي الحواجز المالية (٥٨,٣% للفتيات غير ملتحقات بالمدارس و٥٨,٧% للأولاد غير الملتحقين بالمدارس). ومع ذلك، كانت حواجز السلامة (على سبيل المثال، الاعتداء الجسدي أو اللفظي والخطر أثناء الذهاب إلى المدرسة والتنمر) أكثر انتشارًا بين الأولاد مقارنة بالفتيات: كانت هذه المشكلات عاملاً بالنسبة لـ ١١,٥% من الأولاد غير الملتحقين بالمدرسة، ولكن ٦,٠% فقط من الفتيات غير ملتحقات بالمدرسة.

يعتقد ما يقرب من ثلاثة أرباع (٧٣,٥%) من المشاركين أن هناك مساواة بين الفتيان والفتيات فيما يتعلق بالحصول على التعليم والأبوة والأمومة والتوجيه. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الذكور والإناث المستجيبين. وكانت هناك فروق بين الجنسين تتعلق بسلطة اتخاذ القرار بشأن التعليم. وعندما سئلوا "من المسؤول في هذه الأسرة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتعليم الأطفال؟"، أجاب ٨٧,١% من النساء البالغات و٧٢,٦% فقط من الرجال البالغين.

"أطمح أن أكون مدرس تربية بدنية بسبب شغفي العميق بكرة القدم"

حسون، ١١ سنة، يعيش في مخيم الأزرق

©عمر أبو هدير/كير

في عام ٢٠٢٣، كان هناك ٨١١ طفلاً في العينة متأخرون عن عمرهم بسنة واحدة على الأقل. انخفضت نسبة الأطفال الأردنيين المتخلفين عن صف دراسي واحد من ٩,٥% في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٩% في عام ٢٠٢٣. وبالنسبة لجميع الفئات التي تم أخذها في الاعتبار في التقييم، كان هناك تحسن في نسبة الأطفال المتخلفين عن صفهم الدراسي منذ عام ٢٠١٠.

نسبة الأطفال الأردنيين المتخلفين عن صف دراسي واحد

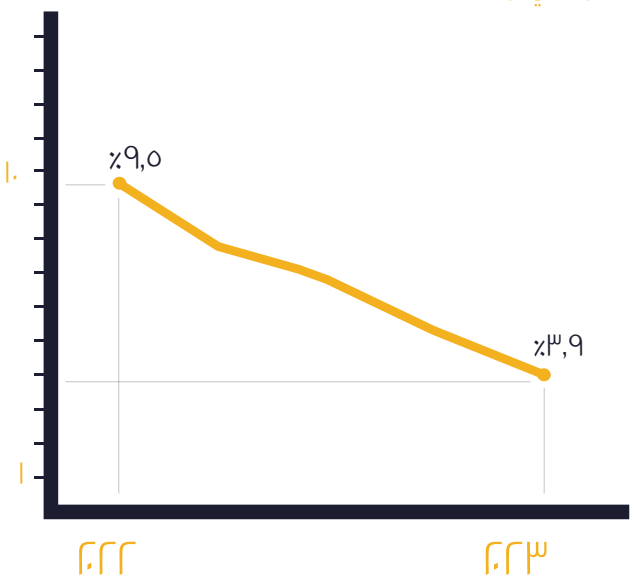

الحلول الدائمة

من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٣، كانت هناك زيادة طفيفة في عدد اللاجئين المشاركين الذين يشيرون إلى رغبتهم في البقاء في الأردن. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣,٢ %. ومع ذلك، فإن الخيار المفضل في عام ٢٠٢٣ لا يزال هو الهجرة إلى بلد آخر. وأشار نصف اللاجئين (٤٩,٧%) الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى تدهور ظروفهم الشخصية منذ وصولهم إلى الأردن. تعتبر النساء البالغات أكثر ميلاً إلى الرغبة في البقاء في الأردن من الرجال البالغين بنسبة ٨,٤ %. وفي جميع الفئات العمرية الأخرى (الأطفال والشباب وكبار السن) لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين.

وكان خيار العودة إلى بلدانهم الأصلية لا يحظى بشعبية أكبر من أي وقت مضى. كان هناك انخفاض مستمر في عدد اللاجئين الذين يختارون هذا الخيار منذ عام ٢٠١٠. وعندما تم طرح هذا السؤال لأول مرة في تقييم الاحتياجات السنوية لمنظمة كير العالمية، أراد ٦,٩% من المشاركين العودة إلى بلدانهم الأصلية. الآن هذه النسبة هي ١,٠% فقط. ولعل عدم الرغبة في العودة إلى بلدانهم الأصلية أمر غير مفاجئ نظرًا لأن العديد من المجتمعات في الأردن فرت من العنف أو القصف (٩٣,٨%) والاعتقال (٣٦,٢%) ونقص الخدمات الأساسية (٣٣,٦%).

وكانت أكثر العوائق التي تحول دون العودة إلى بلدانهم الأصلية هي الوضع الأمني السيئ (٩١,٤%) ونقص الخدمات الصحية أو التعليمية (٤٢,٧%)، ونقص فرص كسب العيش (٤١,١%).

ولم تعرف نسبة كبيرة ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية ما إذا كانوا مؤهلين لإعادة التوطين. وأشار ما يقرب من ستة من أصل عشرة من المشاركين (٥٨,١%) إلى أنهم يجهلون وضع إعادة التوطين الخاص بهم.

ويقتصر اتخاذ القرارات المتعلقة بالحلول الدائمة على البالغين من كلا الجنسين؛ ويُستبعد الأطفال والشباب وكبار السن إلى حد ما من مثل هذه المناقشات. على سبيل المثال، في ثلاثة أرباع الأسر (٧٥,٧%)، تتخذ النساء البالغات قرارات تتعلق بالبقاء في الأردن أو العودة إلى بلدانهن الأصلية أو إعادة التوطين في بلد ثالث. وينطبق الشيء نفسه على ٦,٧% فقط من الفتيات و٦,٤% من الشابات و٣,٣% من النساء الأكبر سناً (المسنات).

تغير المناخ

لا تزال ندرة المياه تشكل تحديًا رئيسيًا لجميع الفئات السكانية التي يشملها هذا التقييم. وأفادت التقارير أن مدينة الأزرق هي أكثر المواقع شحاً في المياه، حيث أشار ٣,٨% من سكانها إلى أن منازلهم تنفد منها المياه دائماً. كما واجهت المفرق تحديات حادة تتعلق بندرة المياه. كان الوعي بأنظمة الإنذار المبكر منخفضًا. ما يقدر بنحو ٨٦% من المشاركين لم يكونوا على علم بوجود نظام إنذار مبكر يعمل في الحي.

من المشاركين أفادوا بعدم المعرفة بأنظمة الإنذار المبكر في أحيائهم

أفاد أكثر من ثلث المشاركين في جميع المناطق الجغرافية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أنهم تعرضوا لظواهر مناخية متطرفة خلال السنوات الخمس الماضية. ومن بين ٣٣% ممن عانوا من ظواهر مناخية متطرفة، أشار ٢٩,٩% إلى أنهم تعرضوا لأحداث حرارة أكثر شدة و٢٢,٠% تعرضوا لاستنزاف موارد المياه و١٩,٧% تعرضوا لزيادة في العواصف الرملية. وقال ما يقرب من النصف (٤٣,٢%) إن الأحداث المناخية القاسية كان لها آثار صحية سلبية، وقال الثلث (٢٨,٨%) إنها أدت إلى زيادة التوتر داخل الأسرة.

التوصيات

إصلاح الأنظمة والتشريعات في الأردن

- إنفاذ قوانين مكافحة التمييز القائمة في أماكن العمل لحماية الأفراد ذوي الإعاقة وتثقيف أصحاب العمل بشأن توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة.
- إطلاق وتفعيل حملات مناهضة التمييز لدعم اللاجئين الذين يعيشون في الأردن والدفاع عنهم.
- توسيع نطاق إصدار تصاريح العمل للاجئين غير السوريين وتعزيز فرص العمل.
- النظر في تنفيذ تدابير مثل التحكم في الإيجارات للتخفيف من تأثير زيادة نفقات الإيجار.
- التأكد من أن المدارس مجهزة تجهيزًا جيدًا لاستيعاب الأطفال ذوي الإعاقة.

تعزيز الدعم المالي والنفسي والاجتماعي والقانوني

- توسيع نطاق التدخلات النقدية واستدامتها لتمكين اللاجئين والأردنيين المستضعفين من التصدي على الفور لارتفاع تكاليف الغذاء والإيجار، بالإضافة إلى ربطهم بدعم سبل العيش لتحقيق دخل مستدام وتحسين الصحة والظروف المعيشية، وبالتالي الحفاظ على الكرامة.
- معالجة العوائق مثل مخاوف الاحتيال وتعقيد المحافظ الرقمية وتفضيلات النقد لتشجيع وتوسيع قبول واستخدام معاملات المحفظة الرقمية.
- تعزيز حملات التوعية لتغيير سلوكيات اللاجئين في الحصول على الوثائق الرسمية اللازمة.
- تعزيز إمكانية حصول للاجئين والأردنيين المستضعفين على المساعدة القانونية، مع التركيز على الأسر المعيشية المعرضة لخطر الإخلاء والتأكد من سهولة الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية الحالية وإبرازها.
- التعاون مع أصحاب العمل لدعم ترتيبات العمل المرنة للنساء لتعزيز المساواة بين الجنسين في القوى العاملة.

- تنظيم جلسات توعية لوكالات إنفاذ القانون حول المخاطر المتزايدة للتحرش التي يواجهها الفتيان والنساء داخل مجتمعات اللاجئين والمجتمعات الأردنية الضعيفة، مع وضع إستراتيجيات تعاونية للتصدي لهذه المخاطر.

- توسيع نطاق الخدمات المخصصة لكبار السن في المناطق الحضرية لمكافحة الشعور بالوحدة.

- توسيع نطاق الدعم لرائدات الأعمال وأولئك الذين يديرون أعمالًا منزلية للنساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ٣٥ عامًا.

- توسيع برامج الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية في مجالات إدارة الإجهاد المتقدمة واستراتيجيات التكيف الإيجابية.

- توسيع أنظمة الإنذار المبكر خصيصًا لتشمل آثار تغير المناخ والطقس ونشر اتصالات أنظمة الإنذار المبكر على نطاق واسع للسكان المتضررين مع التركيز على المناطق الأكثر ضعفًا وتهميشًا.

- زيادة الفرص الاقتصادية على وجه التحديد للأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين في مجالات الأعمال المنزلية والتسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية.

تابعونا

@CAREJor @CAREJor @care_jordan